الملخص التنفيذي للتقرير السنوي

 لواقع الحريات الصحفية في تونس

للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

03 ماي 2024

**مقدمة عامة:**

**لا صحافة مهنية وحرّة في ظل الترهيب والتفقير**

تحيي تونس مع سائر بلدان العالم، اليوم العالمي لحرية الصحافة في نسخته الواحدة والثلاثين، وبهذه المناسبة، تصدر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تقريرها السنوي للحريات الصحفية في تونس للفترة الممتدة من 3 ماي 2023 إلى 3 ماي 2024.

وشهدت هذه الفترة وضعا استثنائيا للصحفيين اتسم بتصاعد التهديدات ضد حرية الصحافة. حيث تواترت محاكمات الصحفيين على خلفية أعمالهم الصحفية واستمرت التضييقات والتهديدات والاعتداءات عليهم. إذ تمت احالة الصحفيين على خلفية اعمالهم في 39 مناسبة بقوانين زجرية كقانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، ومجلة الاتصالات، والمجلة الجزائية والمرسوم 54.

وأصدرت المحاكم التونسية خلال هذه السنة، في سابقة خطيرة، 5 أحكام بالسجن في حق صحفيين ومعلقين، وتمت هذه الاحالات على غير معنى المرسوم 115 المنظم للمهنة الصحفية، وساهم تغييب الهيئة التعديلية من طرف السلطة السياسية القائمة في تضاعف عدد الملاحقات القضائية.

كما سجلت النقابة خلال هذه الفترة 211 اعتداء على الصحفيين/ات، والمراسلين الصحفيين والمصورين/ات وتواصل اعتماد السلطة السياسية لسياسة الانغلاق في وجه وسائل الإعلام خاصة من قبل رئاسة الجمهورية ومجلس نواب الشعب، فتم حجب المعلومات والتضييق على النفاذ إليها مما ترك المجال العام خاضعا لرواية وحيدة هي رواية السلطة وانعكاس ذلك على النقاش العام في البلاد وعلى حق المواطن في الحصول على المعلومات.

 وتجلت هذه السياسة من خلال منع الصحفيين من تغطية القضايا الكبرى في عدة مناسبات.

 وتغييب البرامج السياسية في وسائل الاعلام العمومية الممولة من دافعي الضرائب، مما يحرمهم وكذلك الرأي العام والناخبين من متابعة وفهم وكيفية إدارة دواليب الدولة وسياساتها العامة.

ولا شك أن كل هذه الخيارات ستؤدي إلى تعزيز العزوف عن الشأن العام والتقليص من المشاركة السياسية.

وباتت لدى الصحفيين وهياكلهم المهنية قناعة بأن الهدف واضح وهو التشفي والتنكيل بكل صحفي يسمح لنفسه بالخوض في مواضيع حارقة تشغل الرأي العام، أو لمجرد التعرض إلى أي مسؤول في الدولة وانتقاد أداء بعض الوزراء، ويهم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن تنبه إلى استعمال القضاء لاستهداف حرية التعبير في تونس.

الى ذلك، تواصلت خلال الفترة نفسها، سياسة تهميش مهنة الصحافة مؤسّسيا واقتصاديا واجتماعيا عبر تكريس هشاشة التشغيل في القطاع (أجور متدنية، غياب التغطية الاجتماعية، تفاقم حالات الطرد والإحالة القسرية على البطالة للصحفيين وعدم صرف الأجور).

ويأتي هذا التقرير في سنة تعيش فيها بلادنا على وقع استحقاقات انتخابية على غاية من الأهمية، وهي الانتخابات الرئاسية التي تفترض توفر مناخ تعددي ديمقراطي ومؤسسات مستقلة ومحايدة على غرار هيئة الانتخابات وهيئة التعديل السمعي البصري والمحكمة الدستورية، وتلعب فيها وسائل الإعلام وخاصة منها العمومية دورا أساسيا في إرساء نقاش ديمقراطي لضمان مشاركة سياسية واسعة ورأي عام انتخابي مستنير.

ويرتبط ذلك بوجود إعلام ذي جودة ومصداقية مهني ومستقل يعبّر عن التنوع السياسي ويحتضن التعددية والاختلاف الذي يتسم به المجتمع التونسي ، فنزاهة الانتخابات وشفافيتها لا تضمن فقط في صناديق الاقتراع، لأن التلاعب الحقيقي بإرادة الناخبين والتزوير الفعلي للانتخابات يحدث بتضليل الناخب وتوجيهه عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

لقد بات واضحا الآن أن قطاع الصحافة الإعلام، بالنظر إلى ما يعيشه اليوم من أزمات عميقة ومتعددة المظاهر تعطّل بشكل كبير الأداء المهني للصحفيين ويحرم المواطنين من إعلام مستقل ومهني في خدمتهم، ويحتاج إلى مقاربة إصلاحية عاجلة وشاملة وتشاركية ومنفتحة على كل الفاعلين تتحمّل الدولة مسؤولية عدم إطلاقها وتأخيرها وما سيترتب عن ذلك من نتائج وخيمة وخطيرة على الحياة السياسية وعلى المجتمع برمّته.

 إن التضييق الممنهج والمؤسساتي على الحريات يعتبر المؤشر الأهم والأكبر على خطورة الأزمات التي يعيشها قطاع الصحافة والإعلام، وفي هذا الإطار فإن النقابة الوطنية للصحفيين تواصل الدفاع عن حقوق الصحفيين والحريات الأساسية التي يقتضيها الاداء المهني والحر للمهنة أبرزها مناخ عام حر، وسياسات عمومية للإعلام بالإضافة الى تشريعات تحمي الحريات وتضمنها.

وتواصل النقابة نهجها القائم على النضال من أجل بيئة مهنية ومؤسسية وسياسية وتشريعية تمكن الصحفيين من المشاركة بشكل فعال في انجاز مطلب مرفق إعلامي مستقل ومهني وحرّ يحظى بثقة المجتمع.

**المشهد الإحصائي**

سجلت النقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير والتي تمتد من 1 ماي 2023 إلى موفى أفريل 2024، 211 اعتداء على الصحفيين/ات، والمراسلين الصحفيين و المصورين/ات.

تطور عدد الاعتداءات خلال السنوات الستة الأخيرة:

| السنة | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| عدد الاعتداءات | 193 | 200 | 214 | 257 | 211 |

و سجلت النقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير 39 ملاحقة قضائية في حق الصحفيين مقارنة بـ 17 ملاحقة قضائية تم تسجيلها في نفس الفترة من السنة الماضية، وصدور 5 أحكام سالبة للحرية في حق الصحفيين كان آخرها الحكم بالسجن في حق الصحفي محمد بوغلاب بـ 6 أشهر نافذة. وكانت النيابة العمومية قد أثارت الدعوى في حق الصحفيين في 15 مناسبة خلال السنة التي يشملها التقرير، في حين تقدم ثلاث وزراء حاليين بشكايات في ثلاث مناسبات ووزراء سابقون في 3 مناسبات، إضافة إلى انخراط الموظفين العموميين والمنشآت العمومية في التشكي في حق الصحفيين في 7 مناسبات.

كما تمت ملاحقة الصحفيين خلال السنة التي يشملها التقرير على معنى عديد القوانين الزجرية كقانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال ومنها التهم التي وجهت لكل من الصحفي زياد الهاني والصحفي غسان بن خليفة ومواصلة التتبع في حق الصحفية شذى الحاج مبارك.

وقد تمت ملاحقة الصحفيين خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير خارج إطار القانون المنظم لعملهم في 39 مناسبة توزعت نصوص الإحالة فيها إلى :

**الملاحقات القضائية**

| نص الإحالة  | عدد الحالات |
| --- | --- |
| قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال | 5 |
| المرسوم عدد 54 المتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية  | 9  |
| المجلة الجزائية  | 15 |
| مجلة الاتصالات  | 8 |
| قانون المعطيات الشخصية  | 2 |

وقد تراجع نسق الاعتداءات المرتبطة بحرية العمل الصحفي والحق في الحصول على المعلومات ونشرها خلال الفترة التي يشملها التقرير مقارنة بالسنة المنقضية نظرا لارتفاع نسق الملاحقات القضائية وليس مرتبط بانفتاح السلطة السياسية التي تواصل نفس الممارسات. وسجلت النقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير 137 اعتداء مرتبط بالحق في الحصول على المعلومة ونشرها وتداولها.

كما اتخذت النقابة تدابير وقائية لتسهيل عمل الصحفيين/ات خلال الفترات الانتخابية لتجاوز الإشكاليات المتعلقة بالمواعيد الانتخابية في سنة 2022 خلال الاستفتاء والانتخابات التشريعية عبر إبرام شراكة مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والذي جعل عدد الاعتداءات المتعلقة بالفترات الانتخابية يتراجع من 96 اعتداء خلال سنة 2022 إلى 45 اعتداء خلال الانتخابات المحلية في ديسمبر 2023- فيفري 2024.

حيث سجلت النقابة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير 23 حالة حجب معلومات منها 16 حالة خلال الفترات الانتخابية، وفي حين سجلت 56 حالة منع من العمل من بينها 22 حالة مرتبطة بالمسار الانتخابي و 40 حالة مضايقة من بيها 2 حالات خلال المسار الانتخابي.

كما سجلت النقابة أنواع جديدة من الاعتداءات على الصحفيين خلال تغطيتهم للعدوان الصهيوني على غزة عبر ممارسة شركات شبكات التواصل الاجتماعي "ميتا" للحظر الإلكتروني لصفحات وسائل الإعلام إضافة إلى تواصل الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام في 6 مناسبات من بينها 3 قرارات بحظر النشر صادرة عن الجهات القضائية كما انخرط مديرو المؤسسات الإعلامية في الصنصرة والتدخل في التحرير والرقابة المسبقة ومضايقة الصحفيين في 12 مناسبة.

**الاعتداءات المتعلقة بالحصول على المعلومات**

| منع من العمل | 56 |
| --- | --- |
| حجب معلومات | 23 |
| مضايقة  | 40 |
| احتجاز تعسفي  | 3 |
| حظر إلكتروني | 5 |
| رقابة مسبقة  | 6 |
| صنصرة | 4 |

وقد كانت عديد الأطراف مسؤولة عن هذه الاعتداءات خاصة الرسمية منها والتي كانت مسؤولة عن 106 اعتداء مرتبط بالحصول على المعلومات ونشرها من أصل 137 اعتداء تم تسجيله خلال الفترة التي يشملها التقرير. كما سجلنا بروز فاعلين جدد كقراصنة الإنترنت وشركات شبكات التواصل الاجتماعي.

كما لاحظت النقابة تواتر عمليات التدخل في التحرير والصنصرة من قبل إدارات المؤسسات الإعلامية التي عملت على التدخل والصنصرة والمضايقة وملاحقة الصحفيين في 12 مناسبة ما يجعل واقع العمل حتى داخل فضاء المؤسسات الإعلامية وخاصة العمومية منها والتي سجلت أغلب هذه الحالات مأزوم ويعطي مؤشرات عن محاولات وضع اليد على الإعلام العمومي وتطويعه والسعي لتوجيه خطه التحريري وسط محاولات صد من قبل الصحفيين/ات لضمان استقلالية مؤسساتهم كمرفق عام يقدم خدمة عامة للمواطن.

حيث تم سحب مقالات في وكالة تونس إفريقيا للأنباء من الموقع في مواضيع متعددة كالهجرة غير النظامية وقضايا الاغتيال السياسي إضافة إلى تدخل إدارة الإذاعة التونسية في التحرير والتضييقات على الصحفيين/ات كما هو الحال في ملف الزميلة أمال الشاهد على خلفية العمل الصحفي، إضافة إلى ملاحقة مديري مؤسسات إعلامية في مؤسسة الإذاعة التونسية لصحفية أمام القضاء بسبب تعبيرها عن رأيها على صفحتها الخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي.

وتواصل العنف الذي يستهدف السلامة الجسدية والنفسية للصحفيين/ات خلال السنة التي يشملها التقرير وقد تعرض الصحفيون/ات الي التحريض في 19 مناسبة والتهديد والاعتداءات بشتى أنواعها والعنف اللفظي والجسدي وتم تسجيل حالة تحرش جنسي خلال هذه الفترة في حق إحدى الصحفيات.

وتوزعت هذه الاعتداءات إلى :

| عدد الاعتداءات  | نوعية الاعتداء  |
| --- | --- |
| 19 | التحريض  |
| 6 | اعتداء جسدي  |
| 6 | اعتداء لفظي  |
| 1 | تهديد  |

**اعتداءات الجهات الرسمية على الصحفيين**

كانت الجهات الرسمية قد انخرطت في الاعتداء على الصحفيين في 139 اعتداء من جملة 211 اعتداء تم تسجيلها خلال الفترة الممتدة بين 1 ماي 2023 إلى أواخر أفريل 2024 وتعددت الجهات المسؤولة عن هذه الاعتداءات.

| المعتدي  | عدد الاعتداءات |
| --- | --- |
| رؤساء مراكز اقتراع  | 28 |
| جهات قضائية | 25 |
| أمنيون | 22 |
| موظفون عموميون | 20 |
| رؤساء مكاتب اقتراع  | 8 |
| مسؤولون حكوميون | 6 |
| مسؤولون محليون | 6 |
| وزارات | 5 |
| منسقون محليون لهيئة الانتخابات | 5 |
| رئاسة الجمهورية | 6 |
| نواب شعب | 3 |
| موظفو هيئة الانتخابات | 2 |
| جيش  | 1 |
| هيئة الانتخابات | 1 |
| جهات دبلوماسية بالخارج | 1 |

**اعتداءات الجهات غير الرسمية**

كان الصحفيون خلال الفترة التي يشملها التقرير من 1 ماي 2023 إلى أواخر شهر أفريل 2024 ضحية لـ 72 اعتداء من بينها التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي والمضايقات والملاحقات من قبل مديري المؤسسات الإعلامية والمواطنين والسياسيين. كما تم استهدافهم بالحجب والقرصنة.

| المعتدي  | عدد الاعتداءات |
| --- | --- |
| مديرو مؤسسات إعلامية  | 14 |
| نشطاء التواصل الاجتماعي | 13 |
| مواطنون | 12 |
| سياسيون | 7 |
| مديرو مؤسسات خاصة | 6 |
| لجان تنظيم  | 4 |
| مكلفون بالاتصال | 4 |
| أنصار حزب سياسي | 2 |
| فنانون  | 2 |
| مجهولون | 2 |
| إعلاميون | 2 |
| رياضيون | 2 |
| رجال أعمال | 1 |
| قراصنة | 1 |

العنف ضد النساء الصحفيات

وخلال الفترة التي شملها التقرير كانت الصحفيات ضحايا لشتى أنواع التحريض والتهديد والمنع والمضايقة وغيرها من الاعتداء، كما تعرضت إحدى الزميلات إلى حالة تحرش جنسي عبر الاتصالات الهاتفية وهي ظاهرة انطلقت منذ أكثر من ثلاث سنوات في حق الصحفيات من قبل شخص رغم التشكي المستمر ضده أمام القضاء إلى أنه مازال يتحصن بالإفلات من العقاب.

وقد تعرضت الصحفيات خلال الفترة التي يشملها التقرير إلى 101 اعتداء توزعت كما يلي :

| بمفردهن | في إطار مجموعات | العدد الجملي للاعتداءات |  |
| --- | --- | --- | --- |
| 9 | 4 | 13 | تحريض |
| 12 | 5 | 17 | مضايقة |
| 16 | 19 | 35 | منع من العمل |
| 2 |  | 2 | اعتداء لفظي |
| 1 |  | 1 | اعتداء جسدي |
| 1 |  | 1 | تهديد  |
| 9 | 7 | 16 | حجب معلومات |
| 3 |  | 3 | صنصرة |
| 1 |  | 1 | تحرش جنسي |
|  | 2 | 2 | احتجاز تعسفي |
| 7 | 3 | 10 | تتبع عدلي |

وكانت شبكات تواصل الاجتماعي مسرحا لـ 13 اعتداء على الصحفيات النساء.

وقد طال الصحفيات 16 اعتداء على أساس النوع الاجتماعي من بينهم :

* 8 حالات تحريض
* 4 حالات مضايقة
* 2 حالات اعتداء لفظي
* حالة 1 اعتداء جسدي
* حالة 1 تحرش جنسي

وقد انخرط في هذه الاعتداءات كل من :

* نشطاء التواصل الاجتماعي في 7 مناسبات
* إدارات مؤسسات إعلامية في 2 مناسبات
* كل من مكلفون بالاتصال وأمنيون ومجهولون وسياسيون وفنانون وإعلاميون وموظفون عموميون

ونظرا لكل المخاطر التي تتعرض لها الصحفيات خلال أدائهن لعملهن وخاصة خلال تواجدهن وحدهن أو من قبل أطراف متعددة في عالم العمل وأمام تنامي خطابات التحريض القائم على أساس النوع الاجتماعي على شبكات التواصل الاجتماعي ومن قبل عديد الجهات فقد وضعت النقابة آلية جديدة لتلقي الشكاوى والتحقيق والتدخل لمعالجة العنف ضد الصحفيات النساء وتعمل هذه الآلية على حماية الصحفيات من التمييز والعنف والتحرش الجنسي.

التوصيات العامّة

على ضوء متابعتها لواقع الحريات الصحفية في تونس خلال فترة سنة، يهم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن تتوجه بالتوصيات التالية لكل الأطراف المعنية بقطاع الإعلام في تونس وتدعوها إلى:

1. **رئاسة الجمهورية:**
* السهر على تعزيز حماية حرية التعبير والصحافة عبر مبادرات تشريعية تراعي التزامات تونس بحماية الصحفيين وتضمن مكتسبات الحرية التي كرسها الدستور التونسي.
* القطع مع الممارسات التمييزية وتغييب وسائل الإعلام خلال التظاهرات الوطنية والدولية التي نظمتها رئاسة الجمهورية وفتح الباب أمام التعدد والتنوع في التغطية الإعلامية ضمانا لتعزيز قيم الديمقراطية والنقد البناء.
1. **مجلس نواب الشعب**:
* الحفاظ على المكتسبات السابقة للتغطية الإعلامية داخل مجلس نواب الشعب وإعادة عمل المركز الإعلامي وفتح الفضاء المخصص للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات لمباشرة عملهم/ن.
* اعتبار القوانين المنظمة لحرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر أولوية للنظر بداية الفترة البرلمانية القادمة واعتماد مقاربة تشاركية في العمل عليها.
* التسريع بالنظر في المبادرة التشريعية المقدمة له من قبل 40 نائبا حول تعديل المرسوم عدد 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال في اتجاه إلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر على الانترنت والاكتفاء بالتشريع الجاري به العمل في الخصوص والمرتبط أساسا بحرية النشر وتحديدا المرسوم 115 المنظم لحرية الصحافة والطباعة والنشر.
* الكف عن سياسة التضييق على حركة الصحفيين داخل البرلمان وفتح باب جلسات اللجان أمام تغطياتهم مثلما كان سائدا طوال سنوات.
1. **مجلس الجهات والأقاليم**:
* فتح المجال أمام الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في الإعلام الجمعياتي و الخاص و العمومي على قدم المساواة لتغطية الجلسات.
1. **رئاسة الحكومة:**
* تركيز آلية وطنية دائمة ومستقلة لرصد الاعتداءات المسلطة على حريّة الصحافة وحريّة التعبير لضمان الإنصاف والعدالة.
* تقديم مبادرات تشريعية لتنظيم حرية التعبير وحرية الصحافة وتعزيز الجانب الحمائي في إطار مقاربة تشاركية مع هياكل المهنة الصحفية ومجلس نواب الشعب.
* إيقاف العمل بكل المناشير والمذكرات الداخلية التي تضع عوائق غير المشروعة أمام التداول الحر للمعلومات.
1. **وزارة الداخلية:**
* دعم جهود خلية الأزمة داخلها ووضع خطة عمل واضحة للشراكة تتضمن لقاءات دورية للتقييم والتطوير.
1. **الجهات القضائية:**
* إيقاف إحالة الصحفيين/ات والعاملين في وسائل الاعلام على معنى المرسوم 54 المتعلق بمكافحة جرائم المعلومات والاتصال وجعل الفصل 24 منه فصلا مهجورا لما يمثله من ضرب لجوهر حرية التعبير.
* إيقاف إحالة الصحفيين بتهم أمن الدولة والتهم الإرهابية وغيرها من التهم الواردة خارج إطار القانون المنظم لحرية التعبير والصحافة والنشر.
* فتح تحقيق في التجاوزات الإجرائية التي شابت الملفات القضائية خلال أطوار البحث والإحالة من قبل النيابة العمومية واتخاذ الإجراءات التصحيحية في علاقة بها.
* قبول مطلب التعقيب في ملف الزميلة شذى الحاج مبارك في اتجاه أكثر تسامحا إزاء حرية التعبير ورفع المظلمة التي تتعرض لها في ظل وضعها الصحي المتأزم.
* مراجعة القرارات القضائية السالبة للحرية بالنسبة للصحفيين خلال أطوار التعقيب والاستئناف والتأسيس لفقه قضاء منفتح في مجال احترام حرية التعبير.
* احترام ولاية الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تنظيم قطاع الإعلام وجعلها المتحكم في الملفات المتعلقة بحرية التعبير في المؤسسات السمعية البصرية.
* اعتماد مجلس الصحافة كمستشار ومرجع في القضايا المتعلقة بالنشر في وسائل الإعلام خاصة الإلكترونية والمكتوبة باعتبار أنّ مهنة الصحافة هي مهنة تنظمها أعراف وأخلاقيات مهم أن يكون القضاء ملم بها.
1. **الجهات السياسية والمدنية:**
* الوقوف صدا منيعا أمام محاولات وضع اليد على وسائل الإعلام ومناصرة جهود الصحفيين/ات والقطاع في القطع مع التضييق عليه وضمان حرية العمل الصحفي وحرية التعبير.